الصباح AL-SABAH

مساهماً في تخفيف ضغوط المالية العامة وتحسن أوضاع السيولة

«الوطني»: النمو الاقتصادي الكويتي ينتعش بدعم من نشاط الاستهلاك الخاص ومكاسب القطاع النفطي

آفاق الإصلاح الاقتصادي أكثر إيجابية بعد الحوار الوطني وعودة انعقاد البرلمان مرة أخرى

النشاط الاستهلاكي وسوق العقار والبورصة تشهد ازدهاراً ملحوظاً بفضل انخفاض حالات الإصابة اليومية بكوفيد- 19

انخفاض تعداد السكان 0.9 ٪ إلى 4.63 ملايين نسمة بالنصف الأول من 2021 مع استمرار تراجع أعداد الوافدين

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن تعافي الاقتصاد الكويتي بعد الجائحة يسير على قدم وساق بفضل ارتفاع معدلات التطعيم نسبياً، مما ساهم في تراجع الإصابات اليومية بفيروس كوفيد19- لأدنى مستوياتها. وفي إطار مساعي الحكومة لتسريع وتيرة تعافي الاقتصاد والعودة إلى مساره الطبيعي ومستوياته قبل تفشي الجائحة في أسرع وقت ممكن، تم خلال الأسابيع الأخيرة رفع كافة القيود المفروضة على حركة تنقل الأشخاص ممن تلقوا اللقاحات وعودة العمل في مطار الكويت الدولي بكامل طاقته الاستيعابية. كما تم توسيع قائمة الدول المؤهلة للحصول على تأشيرات زيارة تجارية وسياحية.

وأدى زخم النشاط الاستهلاكي إلى تعزيز الاقتصاد غير النفطي والذي تسارعت وتيرة نموه ليسجل ارتفاعات قياسية على خلفية الطلب المكبوت والدعم الناتج عن قرار الحكومة إعطاء مهلة للمواطنين لسداد أقساط القروض. كما انتعش النشاط العقاري، حيث شهدت مبيعات العقارات السكنية نمواً ملحوظاً فيما يعزى جزئياً إلى تفضيل المستثمرين لهذا القطاع. وظل الائتمان الشخصي يسجل نمواً جيداً في الربع الثالث من العام، في حين واصل سوق الأسهم المحلية الزخم الذي بدأ في الربع الثاني من العام وانطلق ليحقق المزيد من المكاسب ليحل بقائمة الأفضل اداءً على مستوى الأسواق الناشئة هذا العام حتى الآن.

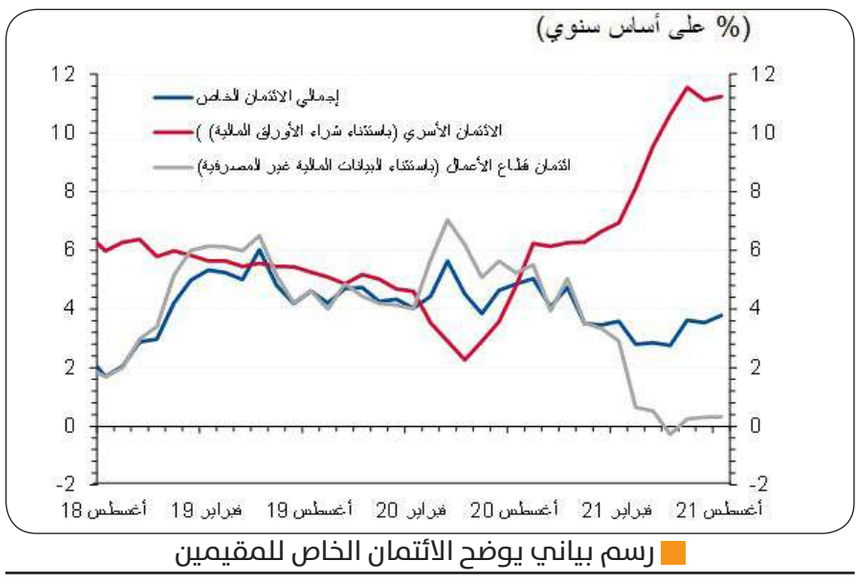

رسم بياني يوضح الائتمان الخاص للمقيمين

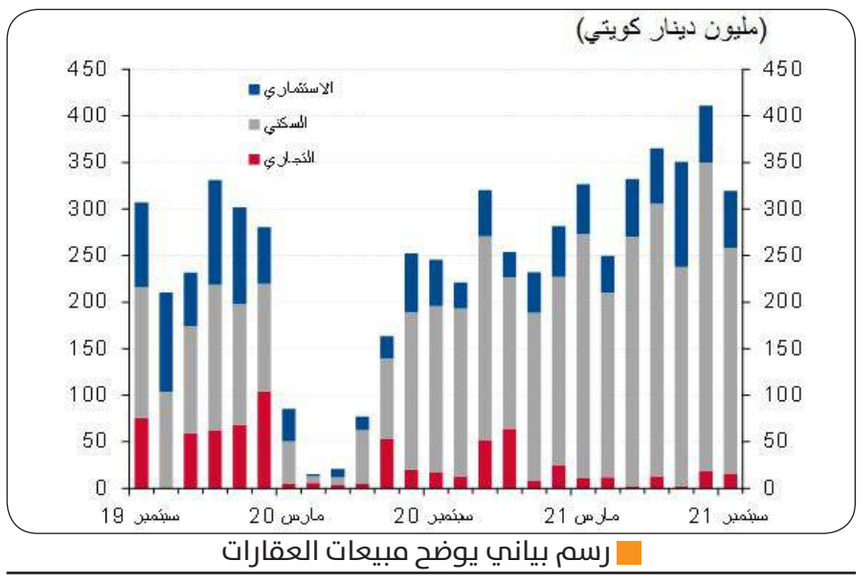

رسم بياني يوضح مبيعات العقارات

وبطبيعة الحال، يبدو انتعاش العديد من المؤشرات على أساس سنوي مذهلاً بسبب التراجعات التي شهدتها في نفس الفترة من العام 2020 والتي تعتبر ضعيفة للغاية. ولا تزال هناك نقاط ضعف، لا سيما في قطاع الأعمال، الذي أعاقه فقدان الوظائف المرتبط بالجائحة وضعف نشاط المشاريع، ضرورة ملحة لضبط أوضاع المالية العامة وتطبيق الإصلاحات. إلا ان آفاق تحسن الاقتصاد السياسي للبلاد تبدو الآن في وضع أفضل بشكل ملحوظ مما كانت عليه قبل ثلاثة أشهر بعد الحوار الوطني الناجح نسبياً. ويبدو أن المناقشات والحلول قد تم طرحها في ظل العمل بروح التوافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

الأوبك وحلفائها متمسكين بخطة الإنتاج

ارتفعت أسعار النفط لتسجل مستويات لم تشهدها منذ عام 2014 بدعم من الطلب القوي على النفط بعد الجائحة وتأخر الإمدادات مما أدى إلى تشديد أوضاع السوق بشكل متزايد. وتجاوز سعر مزيج خام برنت 86 دولاراً للبرميل في أواخر أكتوبر، وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 84.4 دولاراً للبرميل بعد أن أنهى الربع الثالث من العام مرتفعاً بنسبة 4.5 % على أساس ربع سنوي بوصوله إلى 78.5 دولاراً للبرميل. واستقر مؤشر سوق النفط المحلي، خام التصدير الكويتي عند مستويات مرتفعة بتسجيله نمواً بنسبة 5.2 % على أساس شهري في أكتوبر، إذ وصل إلى 83 دولاراً للبرميل بعد أن ارتفع بنسبة 6.4 % في الربع الثالث من عام 2021.

وعلى الرغم من تزايد الطلب العالمي على النفط في الربع الثالث «2.6+ مليون برميل يومياً على أساس ربع سنوي إلى 97.8 مليون برميل يومياً»، إلا أن المعروض النفطي العالمي «2.1+ مليون برميل يومياً في الربع الثاني من العام إلى 96.3 مليون برميل يومياً» لم يتمكن من مواكبة ذلك الارتفاع في الطلب، مما أدى إلى حالة نقص في السوق وشح الامدادات بنحو 1.5 مليون برميل يومياً. وكان إنتاج الأوبك وحلفائها مقيداً بسبب انقطاع الإمدادات لدى بعض الأعضاء ونظرتها العامة الحذرة بأن حالة عدم اليقين التي تسيطر على السوق ما تزال مرتفعة، هذا إلى جانب تذبذب الطلب على النفط. ومع ذلك، استمرت الولايات المتحدة والهند واليابان في الضغط على الأوبك وحلفائها لزيادة الإمدادات الشهرية بأكثر من 400 ألف برميل يومياً التي التزمت بها المجموعة.

وكشفت بعض المصادر الرسمية أن متوسط إنتاج النفط الخام الكويتي بلغ 2.47 مليون برميل يومياً في سبتمبر. ووفقاً لخطة الإنتاج التي وضعتها الأوبك وحلفائها، من المتوقع أن يرتفع الإنتاج الشهري للكويت بمقدار 27 ألف برميل يومياً حتى مايو 2022، وبعد ذلك سيرتفع خط الأساس المرجعي للبلاد بمقدار 150 ألف برميل يومياً ليصل إلى 2.96 مليون برميل يومياً.

يأتي ذلك بينما يبقى انخفاض الطاقة الإنتاجية تحدياً متزايداً في بعض حقول النفط الرئيسية في الكويت، بما في ذلك حقل برقان. ووفقاً للتقرير السنوي الأخير الصادر عن شركة نفط الكويت، أشارت الشركة إلى انخفاض طاقتها الإنتاجية إلى أدنى مستوياتها المسجلة في 12 عاماً، إذ بلغت 2.63 مليون برميل يومياً بنهاية السنة المالية 2020/2021. ومن غير المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية للكويت «بما في ذلك المنطقة المقسومة» إلى 3.0 مليون برميل يومياً حتى عام 2023 وفقاً للخطط الحالية. وتستهدف مؤسسة البترول الكويتية إنتاج 3.5 مليون برميل يومياً بحلول عام 2025، من ضمنها 3.2 مليون برميل يومياً من شركة نفط الكويت والكمية المتبقية من المنطقة المقسومة المشتركة.

ارتفاع معدل التضخم في مايو مدفوعاً بعوامل العرض والطلب

كشف الإصدار «الذي تأخر كثيراً» لبيانات مؤشر أسعار المستهلك عن شهر مايو ارتفاع معدل التضخم إلى 3.2 % على أساس سنوي «0.3+ % على أساس شهري» مقابل 3.1 % في أبريل على خلفية مجموعة عوامل تتضمن عدم التوازن بين الطلب المكبوت وقيود سلسلة الامدادات.

وفي الوقت الذي شهد ارتفاع العديد من المكونات الفرعية للمؤشر، إلا أن ارتفاع بعض الفئات كان أكثر حدة ومن ضمنها المواد الغذائية «11.3+ % على أساس سنوي»، والترفيه «+ 7.8 %» والملابس «+ 5.9 %». وفي واقع الأمر، كان الارتفاع الذي شهدته أسعار الأغذية والمشروبات هو الأعلى على مستوى البيانات المتاحة «ارتفعت أسعار الفواكه واللحوم بأكثر من 20 % على أساس سنوي»، فيما يعكس الارتفاع الملحوظ لأسعار المواد الغذائية على مستوى العالم. من جهة أخرى، كان تضخم خدمات القطاع السكني ثابتاً «+ 0.1 % أساس سنوي». واستقر معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني كلاً من المواد الغذائية والإسكان، عند مستوى 2.7 % على أساس سنوي.

مواصلة النشاط الاستهلاكي تعزيز الانتعاش

بدأ النشاط الاستهلاكي في الانتعاش بعد الخروج من حالة الإغلاق في يونيو 2021، مما ساهم في انتعاش اقتصادي واسع النطاق وتسجيل نمو ملحوظ. كما ساهم أيضاً في تعزيز هذا النمو تأجيل سداد أقساط القروض لمدة ستة أشهر للمواطنين «من المقرر أن تنتهي تلك المهلة خلال هذا الربع». وقد تسارع نمو إجمالي الإنفاق الاستهلاكي «كي نت» مرة أخرى في سبتمبر ليصل إلى 23 % على أساس سنوي «+ 21 % على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2021» ليسجل أداء شهري قياسي جديد من النمو بوصوله إلى 2.54 مليار دينار كويتي. ويأتي تحسن النشاط الاستهلاكي في الربع الثالث من عام 2021 على الرغم من تحول المزيد من الإنفاق إلى الخارج بعد تخفيف قيود السفر في الصيف.

وفيما يتعلق بقنوات الدفع، واصل المستهلكون تفضيل الدفع عبر الإنترنت ومن خلال نقاط البيع بدلاً من الدفع النقدي. ونما الإنفاق عبر الإنترنت ونقاط البيع بنسبة 48 % على أساس سنوي وبنسبة 16.2 % على أساس سنوي، على التوالي في الربع الثالث من عام 2021، بينما انخفضت عمليات السحب من أجهزة السحب الآلي بنسبة 4.7 % على أساس سنوي خلال نفس الفترة.

تحسن مبيعات العقارات

شهدت الأشهر الأخيرة نشاطاً قوياً للقطاع العقاري، إذ بلغ إجمالي المبيعات 1.1 مليار دينار كويتي في الربع الثالث من عام 2021 «16+ % على أساس ربع سنوي، + 63 % على أساس سنوي» بدعم من النشاط القوي الذي شهده القطاع السكني إلى حد كبير وزيادة أسعار المنازل والأراضي بصفة عامة.

كما تحسنت مبيعات القطاعين التجاري والاستثماري «أي الشقق»، إلا أنها ظلت دون مستويات ما قبل الجائحة. وما يزال قطاع السكن الاستثماري يعاني من انخفاض الطلب ووجود عدد من العقارات الشاغرة. ويعزى تباين الأداء بين القطاعين السكني والاستثماري إلى حد ما إلى توجه المشترين نحو تفضيل العقارات السكنية التي اكتسبت زخماً إضافياً في عام 2017 بعد رفع رسوم المرافق العامة على العقارات الاستثمارية. كما كانت الجائحة أيضاً من العوامل التي أثرت على هذا القطاع، وذلك نظراً لما نتج عنها من ضغوط على مستويات الدخل وتوظيف الوافدين، المحرك الرئيسي لسوق إيجارات الشقق السكنية. وتشير النظرة المستقبلية إلى أن النشاط السكني قد يستفيد من الطلب الجيد والعرض المحدود للوحدات الجديدة. ومع عودة النمو الاقتصادي وتعافي النشاط التجاري تدريجياً، من المقرر أن ينعكس ذلك إيجابياً على القطاعين التجاري والاستثماري. إلا انه ما لم تحدث زيادة مفاجئة في اتجاه المواطنين لتفضيل إيجارات الشقق، فمن المحتمل أن يظل قطاع الاستثمار بحاجة إلى دعم من طلب الوافدين.

تباطؤ وتيرة إسناد المشاريع في الربع الثالث

تباطأت وتيرة نشاط المشاريع الرئيسية في الربع الثالث من عام 2021، إذ انخفضت قيمة العقود التي تم إسنادها بشكل ملحوظ لتصل إلى 152 مليون دينار كويتي مقابل 482 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام، وبتراجع بلغت نسبته 57- % على أساس سنوي، وفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة «MEED». وبنهاية الربع الثالث من العام، بلغ إجمالي قيمة العقود التي تم إسنادها 916 مليون دينار كويتي حتى تاريخه. وعلى الرغم من أن تلك البيانات أفضل من المستويات المسجلة في الأرباع الثلاثة الأخيرة من عام 2020 والتي تأثرت سلباً جراء الجائحة، إلا أنها ما تزال ضعيفة من منظور تاريخي. وقدرت MEED إجمالي قيمة المشروعات التي تم إسنادها هذا العام بنحو 2.4 مليار دينار كويتي، من ضمنها 1.5 مليار دينار كويتي في الربع الرابع من عام 2021 «بما في ذلك مرافق الإنتاج الجوراسية4 JPF و JPF 5 التابعة لشركة نفط الكويت، ومشروع الطريق الإقليمي الشمالي التابع لوزارة الأشغال العامة، بقيمة 294 مليون دينار كويتي و 189 مليون دينار كويتي على التوالي»، إلا أن ذلك يبدو احتمالاً مستبعداً.

وعلى الرغم من ان التراجع الذي شهدناه مؤخراً يعتبر انعكاساً لتأخير طرح المناقصات والحصول على الموافقات اللازمة في ظل ترشيد الحكومة لنفقاتها الرأسمالية نظراً لشح السيولة، إلا أنه لا يجب إغفال دور نقص العمالة والمواد الأولية بعد الجائحة. ومن ضمن العقود التي تمت ترسيتها في الربع الثالث من عام 2021، مشروع جنوب الكويت للحفر والنقل والمعالجة «المنطقة 3» بقيمة 75 مليون دينار كويتي.

انخفاض التعداد السكاني

كشفت بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية عن انخفاض عدد سكان الكويت بنسبة 0.9 % في الستة أشهر الأولى من عام 2021 ليصل إلى 4.63 مليون. وجاء هذا بعد انخفاض بنسبة 2.2 % في عام 2020 - والذي يعد الأكبر منذ نحو 30 عاماً - بسبب رحيل نحو 134 ألف وافد مقيم في ظل الظروف التي فرضتها الجائحة. إذ غادر 56،330 وافداً آخر البلاد في النصف الأول من عام 2021 «1.8- %»، مما أدى إلى انخفاض عدد الوافدين إلى مستوى عام 2017 البالغ 3.15 مليون نسمة. ومن جهة أخرى، نما عدد سكان الكويت بنسبة 0.9 % إلى 1.47 مليون في الأشهر الستة الأولى من العام. أما على صعيد التوازن الديموغرافي، بلغت نسبة المواطنين الكويتيين 31.8 % من إجمالي التعداد السكاني، فيما يعتبر أعلى مستوياتها المسجلة منذ عام 2011.

ويبدو التوظيف في طريقه لتسجيل تراجعللعام الثاني على التوالي، إذ بلغت 2.76 مليون في منتصف العام، بانخفاض بلغت نسبته 1.7 % عن المستويات المسجلة بنهاية عام 2020. ويعزى ذلك بشكل حصري إلى تراجع توظيف الوافدين «2.2- % إلى 2.34 مليون» في النصف الأول من العام في ظل تسريح الموظفين الناتج عن الجائحة واستمرار سياسات توطين الوظائف «التكويت»، خاصة في القطاع العام. وبذلك، انخفضت أعداد الوافدين بأكثر من 20 % منذ نهاية عام 2016.

ومن جهة اخرى، نما معدل توظيف المواطنين بنسبة 1.3 % في الستة أشهر الأولى من العام إلى 422،891 فرد. ويعزى هذا النمو إلى تزايد معدلات التوظيف في القطاع العام «1.8+ %»، مع تراجع عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص بنسبة 1.5 % إلى 62،296 فرد. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة تمثيل المواطنين العاملين بالقطاع الخاص إلى أدنى مستوياتها المسجلة في عدة سنوات إلى 14.7 %، وهو اتجاه ينبغي عكسه إذا أرادت الحكومة مواجهة أبرز التحديات طويلة الأجل والمتمثل في خفض فاتورة الأجور المتزايدة.

الحوار الوطني والإصلاحات المالية

أعلنت الحكومة في الربع الثالث من عام 2021 عن عزمها خفض النفقات بنسبة 10 % في كافة الوزارات في السنة المالية الحالية. وهذا الأمر من شأنه خفض النفقات المدرجة في الميزانية إلى 20.7 مليار دينار كويتي، وإذا اقترن ذلك بتزايد الإيرادات النفطية أكثر مما كان متوقعاً بفضل ارتفاع أسعار النفط، فقد يؤدي إلى تقلص عجز المالية العامة بشدة من نسبة 33 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً للأرقام الصادرة مؤخراً عن وزارة المالية والتي تغطي الأربعة أشهر الأولى من السنة المالية الحالية «أبريل - يوليو»، كان التحسن العام في أوضاع المالية العامة ملحوظاً بوضوح، إذ تقلص العجز المالي التراكمي إلى 49.9 مليون دينار كويتي بنهاية يوليو بعد أن بلغت الايرادات 5.16 مليار دينار كويتي والنفقات 5.21 مليار دينار كويتي. وكانت زيادة الإيرادات النفطية بأكثر من 100 % مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي من أبرز العوامل الجوهرية، كذلك الانخفاض الشديد في الإنفاق الرأسمالي الذي وصل إلى 127 مليون دينار كويتي فقط. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام أولية وأن الإنفاق خاصة على مشاريع البنية التحتية سيزداد بلا شك كلما اتجهنا أكثر نحو نهاية السنة المالية. إلا انه تتزايد احتمالات أن يصل العجز المالي إلى مستويات أقل بكثير من التوقعات السابقة، إلى حوالي نسبة 10.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، خاصة إذا ظلت أسعار النفط عند المستويات الحالية. كما يمكن أن تكون الإصلاحات المالية على جدول الأعمال بعد اختتام الحوار الوطني برعاية سمو أمير البلاد وبدء الدورة الثانية من الفصل التشريعي السادس عشر. وتشير بعض التقارير الإعلامية إلى أن مجلس الوزراء سيقدم حزمة كاملة من الإصلاحات الاقتصادية للمصادقة عليها من قبل البرلمان. ومن المتوقع التصويت على قانون الدين العام الجديد الذي طال انتظاره وغيره من المقترحات الأخرى مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإعادة تسعير الخدمات الحكومية وحظر عمليات السحب من صندوق الأجيال القادمة وإنشاء مناطق اقتصادية جديدة.

انخفاض فائض الحساب الخارجي

تقلص فائض الحساب الجاري الخارجي في الربع الأول من عام 2021 إلى 1.6 مليار دينار كويتي «يقدر بنحو 15.7 % من الناتج المحلي الإجمالي» مقابل 3.7 مليار دينار كويتي «43 % من الناتج المحلي الإجمالي» في الربع الرابع من عام 2020. ويعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى التراجع الحاد الذي شهدته إيرادات الاستثمار «62- % على أساس ربع سنوي إلى 1.8 مليار دينار كويتي» والذي قابله ارتفاع الميزان التجاري الناتج عن ارتفاع صادرات النفط.

ومن جهة أخرى، انخفض صافي التدفقات الخارجية من حساب رأس المال والحساب المالي نتيجة لانخفاض الاستثمارات الخارجية لمحفظة الأوراق المالية. كذلك انخفضت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1.2 مليار دينار كويتي إلى 13.4 مليار دينار كويتي بنهاية الربع الأول من عام 2021 «41 % من الناتج المحلي الإجمالي»، بما يكفي لتغطية حوالي 13 شهراً من واردات السلع والخدمات.

انتعاش الائتمان الشخصي

تسارعت وتيرة نمو الائتمان المحلي إلى أعلى مستوياتها المسجلة على مدار العام وصولاً إلى 3.8 % على أساس سنوي في أغسطس بدعم من المكاسب القوية للائتمان الشخصي. وتعتبر تلك المستويات هي الأعلى في عدة سنوات، إذ وصلت إلى أكثر من 11.0 % على أساس سنوي في الأشهر الأخيرة، فيما يعزى إلى حد كبير إلى تأجيل سداد أقساط القروض لمدة ستة أشهر للمقترضين من المواطنين. ولكن من المتوقع أن ينخفض نمو الائتمان الشخصي، بعد أن تنتهي تلك المهلة خلال هذا الربع.

وساهم تحسن وتيرة الاقتراض الاستهلاكي في تعويض بعض الضعف الذي أصاب الإقراض لقطاع الأعمال، والذي ما يزال ضعيفاً، مسجلاً نمواً بنسبة 0.3 % فقط على أساس سنوي في أغسطس. إذ حل معدل نمو الإقراض المقدم لقطاع التجارة «12.6- %» والبناء «8.2- %» في المنطقة السلبية. ويرجع ذلك على الأرجح إلى مزيج من العوامل التي تضمنت ضعف نشاط المشاريع في ظل خفض الحكومة للإنفاق الرأسمالي واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالجائحة. في المقابل، تسارعت وتيرة الإقراض المقدم لقطاع النفط والغاز وقطاع الصناعة، بنسبة 13.8 % و8.9 % على التوالي. ومستقبلاً، قد يكون نمو الائتمان التجاري مدعوماً بعودة الأنشطة الاقتصادية إلى مستوياتها الاعتيادية «نظراً لارتفاع معدلات طرح اللقاحات وتخفيف القيود المرتبطة بالجائحة»، كما تجدر الإشارة إلى انه تاريخياً عادة ما ينمو ائتمان أنشطة الأعمال في النصف الثاني من العام بمستويات أقل مما كان عليه في النصف الأول من العام.

وفي أغسطس، تراجعت ودائع المقيمين مقارنة بالشهر الماثل من العام الماضي للشهر الخامس على التوالي «2.4- % على أساس سنوي»، حيث أفسح ارتفاع معدل الادخار المرتبط بالجائحة في عام 2020 - بدعم من تأجيل سداد أقساط القروض - المجال لزيادة معدل الإنفاق هذا العام. وانخفضت ودائع القطاع الخاص، التي تشكل نحو 84 % من إجمالي الودائع المصرفية، بنسبة 2.3 % على أساس سنوي في أغسطس، بينما تراجعت الودائع الحكومية بنسبة 2.6 % في ظل شح السيولة. وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة نمو الودائع، إلا ن زيادة حصة الودائع الجارية وودائع الادخار مقارنة بالودائع لأجل الأكثر تكلفة يعتبر من الاتجاهات الإيجابية على صعيد أعمال البنوك. ومع بدء الربع الأخير من العام، من المتوقع أن ينعكس ارتفاع أسعار النفط ايجابيا على نمو الودائع.

الأسهم تواصل أدائها الجيد على خلفية تحسن المعنويات

واصلت الأسهم اتجاهها الصعودي خلال الربع الثالث من عام 2021 مع مواصلة المؤشر العام للسوق تسجيل مكاسب خلال الأرباع السابقة حيث ارتفع بنسبة 7.5 % على أساس ربع سنوي مغلقاً عند مستوى 6،864 نقطة بنهاية الربع الثالث من عام 2021. واستمر المؤشر في تسجيل المزيد من المكاسب في أكتوبر لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 7،108 نقطة «+ 3.5 % على أساس شهري». ويعد المؤشر أيضاً من بين أفضل مؤشرات الأسواق الناشئة أداءً في عام 2021، إذ حقق مكاسب بنسبة 26 % منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه «كما في 22 أكتوبر».

وكانت أسهم السوق الأول هي القوة الدافعة «+ 8.1 % على أساس ربع سنوي»، خاصة أسهم الخدمات الاستهلاكية والمالية. وبلغت القيمة السوقية أعلى مستوياتها المسجلة في 12 عاماً.

إعلان

يسر مجلس إدارة

شركة العقيلة للإجارة والتمويل والاستثمار

(ش.م.ك) مقفلة

دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية الغير العادية المقرر عقدها في فندق سيتي سويت - في منطقة دسمان - خلف المستشفى الأميري وذلك في تمام الساعة 11 من يوم الأربعاء الموافق 2021/11/17 وذلك للنظر في جدول الأعمال الخاص في تعديل بعض مواد عقد التأسيس و النظام الأساسي وذلك لتوفيق أوضاع الشركة بما يتوافق مع أحكام رقم 2016/1 بإصدار قانون الشركات.

علماً بأنه في حال عدم اكتمال النصاب سوف يتم تأجيل الاجتماع لتاريخ 2021/11/24.

رئيس مجلس الإدارة

ملاحظة:

يرجى من المساهمين الكرام مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية الكائن في منطقة الشرق - شارع مبارك الكبير - بناية يونيتد انفستمنت مقابل بنك الخليج - الدور الرابع وذلك لاستلام جدول الأعمال وبطاقة الحضور خلال أوقات العمل الرسمية من الأحد حتى الخميس من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الواحدة والنصف ظهراً.

إعلان

يسر مجلس إدارة

شركة العقيلة للإجارة والتمويل والاستثمار

(ش.م.ك) مقفلة

دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنوات المالية المنتهية في 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 المقرر عقدها في فندق سيتي سويت - في منطقة دسمان - خلف المستشفى الأميري وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 2021/11/17 وذلك للنظر في جدول الأعمال.

علماً بأنه في حال عدم اكتمال النصاب سوف يتم تأجيل الاجتماع لتاريخ 2021/11/24.

رئيس مجلس الإدارة

ملاحظة:

يرجى من المساهمين الكرام مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية الكائن في منطقة الشرق - شارع مبارك الكبير - بناية يونيتد انفستمنت مقابل بنك الخليج - الدور الرابع وذلك لاستلام جدول الأعمال وبطاقة الحضور خلال أوقات العمل الرسمية من الأحد حتى الخميس من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الواحدة والنصف ظهراً.